

انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصادات أقطار مجلس التعاون الخليجي¹

الباحث. مصطفى فاضل حمد

وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

أ.د. علي احمد درج الدليمي

كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الأنبار

المستخلص

تعد الأزمة المالية العالمية 2008 من اشد الازمات التي اصابته الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد العالمي 1929-1931 ، اذ لم يقتصر تأثيرها السلبي على الدول المتقدمة صناعيا فحسب ، بل انعكست اثارها السلبية على اقتصادات الدول النامية بسبب الانفتاح الاقتصادي ، وتعد اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي الاكثر انفتاحاً على اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة ، فقد انعكست الأزمة بشكل واضح وجلي على تلك الاقتصادات بسبب انخفاض إيرادات تلك الاقطار وهو ما انعكس سلباً على مجمل النشاطات الاقتصادية ، اذ كان انعكاس الأزمة على المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي ، الانفاق العام ، الصادرات والاستيرادات) وهذا ادى الى انخفاض نموها بشكل عام بالاضافة الى انخفاض مؤشرات الاسواق المالية لتلك الاقطار

Abstract

The financial crisis (2008) is considered the greatest crisis that the international economics passed through since the period of the international depression (1929 – 1931) . in fact its effect is not only limited to the industrial developed countries , but also its negative aspect is reflected on the economies of the developing countries due to the economic openness . the countries of the gulf cooperative council are characterized by the great openness on the economies of the developed capital states .

Consequently , the crisis is reflected clearly , on those economies became of the decrease of the prices of the world petrol which in its turn , leads to the owns of the these countries this affects , negatively , the council of economic activities , finally , the impact of this crisis on all the economic remarks (GDP) , public expenditure . Exports and imports was implied generally , in its growth decrease in addition to the decrease in the financial market remarks of these countries .

المقدمة

ان أقطار مجلس التعاون الخليجي تتميز بأنها ذات درجة انفتاح اقتصادي ومالي مرتفع لذلك يثار التساؤل حول مدى تأثير الأزمة المالية على اقتصادات هذه الأقطار ، وجدوى اللجوء نحو اعادة الاموال المودعة في الخارج بصفة خاصة في الولايات المتحدة واوربا الغربية ، كما طرحت الأزمة المالية المخاوف المتنامية من احتمالات تجميد او مصادرة الارصدة العربية في تلك الدول بدعوى مساندة المؤسسات المالية للخروج من الأزمة التي تمر بها .

اهمية البحث

بعد حدوث الأزمة المالية العالمية ومانتج عنها من اثار على الاقتصاد العالمي من اخطر الازمات العالمية ، بعد أزمة عام (1929 – 1931) ، لا بد من دراسة انعكاساتها على اقطار مجلس التعاون الخليجي .

¹ - البحث مستل من رسالة ماجستير .

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث بوجود اثار لازمة المالية العالمية على النشاط الاقتصادي العالمي وكذلك على النشاط الاقتصادي لاقطار مجلس التعاون الخليجي .

فرضية البحث

يفترض البحث ان الازمة المالية ادت الى التأثير سلباً على المتغيرات الاقتصادية الكلية كذلك على الاسواق المالية في اقطار مجلس التعاون الخليجي .

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان انعكاسات الازمة على اقتصادات اقطار مجلس التعاون الخليجي .

هيكلية البحث

تضمن البحث محورين اساسين ، تناول الاول منه انعكاسات الازمة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لاقطار مجلس التعاون الخليجي ، فيما تناول الثاني انعكاسات الازمة على اسواق المال لنفس المجموعة . وخلص البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بها .

المحور الاول

انعكاسات الازمة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لاقطار المجلس

اولا : الناتج المحلي الإجمالي

ان التركيب الهيكلي للناتج المحلي الاجمالي لاقطار مجلس التعاون الخليجي يعاني من اختلال في هيكلته ، إذ يساهم القطاع النفطي بأكثر من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي في هذه الاقطار ، ففي منتصف السبعينيات من القرن الماضي بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي (69,9%) ولكن وبسبب جهود تنويع قاعدة الانتاج المتبعة من قبل هذه الاقطار ، فان مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي بدأت تشهد انخفاصاً متواصلاً ليبلغ في بداية الثمانينيات الى حوالي (60%) ، واستمر هذا الانخفاض حتى وصل الى متوسط قدره (44.4%) عام (2007) ، وبالرغم من اتباع سياسة التنويع الا ان هذه الاقطار ما تزال من الاقطار الرئيسية المصدرة للنفط ، وتعتمد عليه في تمويل موازاناتها العامة وكما ان الصادرات النفطية تشكل الجزء الاكبر من اجمالي الصادرات لهذه الاقطار فضلا عن ان الصادرات النفطية في معظم اقطار المجلس تفوق اجمالي الواردات (مركز الوحدة الاقتصادية العربية ، 2009 : 288 – 289) .

ثانيا : الانفاق العام

يتاثر الانفاق العام بصورة مباشرة بالمتغيرات الحاصلة في اسعار النفط الخام لان اقطار المجلس تعتمد على العوائد النفطية بشكل اساسي في جميع ايراداتها ، ولهذا نجد ان السياسة المالية في هذه الاقطار تعمل في جانب واحد من خلاله تتحكم بالاقتصاد وهو جانب الانفاق ، فتعمل على تخفيضه ورفعته حسب متطلبات الاقتصاد الوطني . (عبد الله : 1993 : 199) . ويرتفع وينخفض الانفاق تبعا لتذبذبات اسعار النفط الخام وانتاجه ، اذ يشكل النفط المورد الاساسي لاقطار المجلس ما عدا قطر اذ يعد الغاز الطبيعي فيها مصدراً رئيسياً من مصادر تمويل الموازنة (محمد ، 2008 : 76) .

ثالثاً : الصادرات

تشكل الصادرات النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية لدى جميع اقطار المجلس اذ تشكل نسبة (92%) من اجمالي الإيرادات الحكومية في الكويت و (81%) في المملكة العربية السعودية و (77%) في عُمان ، (76%) في الامارات و (74%) في البحرين و (56%) في قطر عام (2006) ، اذ تساهم صادرات الغاز الطبيعي نسبة لا بأس بها في الإيرادات الحكومية بالنسبة لدولة قطر ، وتلعب التجارة الخارجية دوراً أساسياً في اقتصادات هذه الاقطار اذ تصدر هذه الاقطار النفط ، وتستورد كميات ضخمة من السلع الغذائية والاستهلاكية والراسمالية ، مما يجعل هذ الاقطار تتوجه الى البلدان الراسمالية المتقدمة في تجارتها الخارجية ، اما تجارتها البينية فانها لا تتجاوز (15%) من مجموع تجارتها الخارجية ، اذ ان هذه الاقطار تتشابه في تجارتها الخارجية من حيث هيكلها السلعية والخدمية ، الا ان هذه الاقطار لا تصدر النفط فقط ، بل هي بلدان مصدرة لراس المال وهي مفارقة نادرة ومهمة ، كون هذه الاقطار ذات اقتصادات نامية يفترض ان تكون مستوردة لراس المال وليست مصدرة له ويتم تصدير راس المال الى الاقطار الراسمالية الصناعية المتقدمة ، مما يجعل الاقتصادات لهذه الاقطار مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقتصادات المتقدمة. (علي

: 2008 ، 80-81)

رابعاً : الاستيرادات

ان اغلب الاقطار العربية سواء كانت نفطية ام غير نفطية هي اقطار استهلاكية وتعاني دائماً من عجز في الميزان التجاري ، واقطار مجلس التعاون الخليجي تعتمد بالدرجة الاساسية على البلدان المتقدمة في استيراد الكثير من السلع والخدمات ، ويعود سبب ذلك الى عدة عوامل منها ، ان اغلب هذه السلع تحتاج الى خبرات عالية ومتطورة مثل صناعة السيارات ، فضلا عن ان الكثير من السلع تنتج وتباع في الاسواق العالمية باسعار اقل من تكاليفها الانتاجية اذ ما انتجت في هذه الاقطار ، فقد حكم الواقع على هذه الاقطار ان تكون مصدرة للمواد الاولية ومستهلكة للسلع والخدمات وبقيائها تابعة للبلدان المتقدمة ، بما ان اقطار المجلس هي اقطار مصدرة للنفط فان اي تغيرات تطرأ على اسعار هذه السلعة تؤدي الى تغير العوائد النفطية ، وهذا بدوره يؤدي الى تغير الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وهذه الاقطار ليس لها جهاز انتاجي مرن ، لذا سيتم تغطية الزيادة في الطلب المحلي عن طريق الاستيراد من الخارج ، وان ارتفاع اسعار النفط الخام يؤثر في تزايد حجم الاستيرادات بصورة غير مباشرة عن طريق زيادة العوائد والدخول اذ ان سعر النفط تمثل علاقة موجبة مع الاستيرادات لاقطار المجلس (الدليمي ، 2009 : 96) .

وبعد اعطاء فكرة موجزة عن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لاقتصادات اقطار مجلس التعاون الخليجي ، يمكن ان تدرس اقطار المجلس كل على حدة ولجميع المؤشرات الاقتصادية قيد الدراسة وانعكاسات الازمة عليها.

اولاً : المملكة العربية السعودية

1- الناتج المحلي الاجمالي

بلغ الناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الجارية في المملكة العربية السعودية (356.2) مليار دولار عام (2006) اي انه ارتفع بمعدل (12,9%) مقارنة مع العام السابق ، وشهد في عام (2007) نمواً بمعدل (7,7%) اذ بلغ (383,9) مليار دولار ، اي انه بلغ معدل نموه (22,1%) ويعود السبب في هذا النمو الى ارتفاع اسعار النفط الى مستويات غير مسبوقه فقد بلغ (147) دولار للبرميل الواحد . وعلى الرغم من انفجار الازمة في الربع الاخير من عام (2008) وتراجع عوائد الصادرات النفطية بسبب انخفاض اسعار النفط الخام العالمية ، فضلا عن تراجع الطلب على صادرات الاقطار الخليجية واهمها النفط والمواد الاولية ، وكذلك انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بفعل الازمة

المالية وبالرغم من تراجع الناتج المحلي في الربع الاخير من عام (2008) الا ان الفوائض المالية المتراكمة لدى الاقطار الخليجية غطت هذا العجز في الناتج المحلي الاجمالي . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2009 : 5)

اما في عام (2009) فقد انخفض بمعدل (20,5%) اذ بلغ (372,3) مليار دولار ويعود هذا التراجع الى تاثر الاقتصاد السعودي بالازمة المالية مما ادى الى انخفاض اسعار النفط وانخفاض الطلب عليه فقد تراجع الطلب العالمي على النفط بنسبة (1,4%) ، مما ادى الى انخفاض الصادرات ومن ثم انخفاض حجم الايرادات (مؤسسة النقد العربي السعودي ، 2010 : 18) ، الجدول (1) .

2_ الانفاق العام

من بيانات الجدول (1) بلغ الانفاق في المملكة العربية السعودية (104,9) مليار دولار أي انه ارتفع بمعدل (135%) ، وفي عام (2007) بلغ (124,4) مليار دولار ، اي انه ارتفع بمعدل (18,4%) ويعزى هذا الارتفاع الى وجود موارد مالية متراكمة من جراء ارتفاع اسعار النفط خلال الـ (4) سنوات التي سبقت الازمه والاستفادة منها في تطوير البنى التحتية وتنمية الاستثمار وتنويع المشروعات الصناعية الداعمة لقطاع النفط ورفع مستويات المعيشة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 : 119) .

اما في عام (2008) فقد شهدت الـ (9) اشهر الاولى من العام ارتفاع اسعار النفط الى مستويات غير مسبوقه اذ بلغ (147) دولار للبرميل الواحد / مما ساهم في ارتفاع اسعار المواد الخام الاخرى وكذلك ارتفاع اسعار السلع الغذائية بصورة حادة ، وقد نجم عن هذه التطورات ارتفاع معدلات التضخم وزيادة تكاليف المعيشة في معظم الاقطار العربية ، لذلك قامت اغلب الاقطار بزيادة الرواتب والاجور ومستحقات متقاعدي الخدمة المدنية وزيادة دعم السلع الغذائية والمشتقات النفطية مما ساهم في زيادة الانفاق العام . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2009 : 103) .

إذ بلغ الانفاق العام (138,7) مليار دولار عام 2008 ، اي انه ارتفع بمعدل (11,5%) ، وفي عام (2009) بلغ (144,2) مليار دولار ، اي انه ارتفع بمعدل (3,9%) ويعزى هذا الارتفاع الى اتباع المملكة العربية السعودية سياسة مالية توسعية وزيادة الانفاق العام لتحفيز الطلب المحلي .

3- الصادرات

بلغت صادرات المملكة العربية السعودية (211,0) مليار دولار عام 2006 ، اي انها ارتفعت بمعدل (16,8%) مقارنة مع العام السابق ، وتعزى هذه الزيادة الى ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وهو ما يدفع هذه الاقطار الى زيادة الانتاج والتصدير من النفط الخام من اجل الحصول على اكبر قدر من العوائد نظراً لحاجتها للكثير من الاموال لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الاستثمار ، وفي عام (2007) بلغت (233,2) مليار دولار ، اي انها ارتفعت بمعدل (10,5%) ، وفي عام (2008) بلغت قيمتها (313,4) مليار دولار وهو أعلى مستوى بلغته صادرات المملكة العربية السعودية ويعزى هذا الارتفاع في الصادرات الى ارتفاع اسعار النفط اذ بلغ (147) دولار للبرميل الواحد في تموز (2008) ، اذ ازدادت الصادرات بمعدل (39,3%) ، فقد غطت الزيادة في الاشهر الـ (9) الاولى على التراجع الذي احدثته الازمة المالية في الصادرات لعام (2008) وفي عام (2009) فقد انخفضت الصادرات بمعدل (38,6%) اذ بلغت (192,2) مليار دولار ويعزى هذا التراجع الى الازمة التي اصابت الاقتصاد العالمي وادت الى تراجع النمو الاقتصادي وهو ما انعكس سلباً على صادرات الاقطار الخليجية من المواد الأولية ، الجدول (1) .

4-الاستيرادات

ارتفعت الاستيرادات بمعدل (17.1%) عام (2006) اذ بلغت (69.7) مليار دولار ، وفي عام (2007) بلغت (90.2) مليار دولار ، اي انها ارتفعت بمعدل (29.4%) ، ويرجع سبب انتعاش الاستيرادات في عام (2007) الى انتعاش النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الـ (4) سنوات التي سبقت الازمه (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 : 12) .

اما في عام (2008) فقد شهدت ارتفاعاً بمعدل (27.6%) اذ بلغت (115.1) مليار دولار ، اما في عام (2009) فقد شهدت انخفاضاً بمعدل بلغ (24.9%) اذ بلغت (86.4) مليار دولار ويعزى هذا الانخفاض الى حدوث الازمة المالية العالمية والتي انعكست اثارها سلباً على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مما ادى الى شحة السيولة ونقص في الطلب المحلي ، الجدول (1) .

الجدول (1) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية للمدة (2005-2009) (مليار دولار)

المؤشرات السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	الانفاق العام	معدل نمو الانفاق العام (%)	الصادرات	معدل نمو الصادرات (%)	الأستيرادات	معدل نمو الأستيرادات (%)
2005	315.3	-	92.4	-	180.6	-	59.5	-
2006	356.2	12.9	104.9	13.5	211.0	16.8	69.7	17.1
2007	383.9	7.7	124.3	18.4	233.2	10.5	90.2	29.4
2008	468.8	22.1	138.7	11.5	313.4	34.3	115.1	27.6
2009	372.3	20.5-	144.2	3.9	192.2	38.6-	86.4	24.9-

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2006 - 2009) .
- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الـ (46) الرياض 2010 . ص 19

ثانيا : دولة الكويت

1- الناتج المحلي الاجمالي

بلغ الناتج المحلي الاجمالي في دولة الكويت (101.5) مليار دولار عام (2006) ، اي انه ارتفع بمعدل (25.6%) مقارنة مع العام السابق ، وبلغ (114.6) مليار دولار عام (2007) ، اي انه ارتفع بمعدل (12.9%) وهو معدل منخفض مقارنة مع معدلات نمو السنوات السابقة على الرغم من استمرار ارتفاع اسعار النفط الخام العالمية ، ويعزى هذا الانخفاض في معدل النمو الى ارتفاع تكاليف استيراد المواد الغذائية ومستلزمات الانتاج (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 : 17) .

اما في عام (2008) فقد بلغ (148.2) مليار دولار اي انه ارتفع بمعدل (29.3%) ، وفي عام (2009) انخفض بمعدل (14.3%) اذ بلغ (127.0) مليار دولار ، وسبب هذا الانخفاض هو حدوث الازمة المالية العالمية في الربع الاخير من عام (2008) واثرا في انخفاض اسعار النفط الخام العالمية وتراجع الطلب على صادرات الاقطار العربية من النفط والمواد الاولية الاخرى فضلا عن انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بفعل الازمة المالية على الدول المصدرة لتلك الاستثمارات (الهيتي ، 2009 : 8) ، الجدول (2) .

2- الانفاق العام

ومن الجدول (2) نلاحظ ارتفاع الانفاق العام في دولة الكويت بمعدل (9.3%) عام (2006) اذ بلغ (23.5) مليار دولار ، ويعود السبب في ارتفاع الانفاق العام الى اتباع اغلب الاقطار الخليجية سياسة توسعية ، فضلا عن ارتباط الانفاق العام بالايادات وقيمة الناتج المحلي.(التقريرالاقتصادي العربي الموحد،2007) وقد ارتفع بمعدل (15.4%) في عام (2007) اذ بلغ (35.6) مليار دولار ، اما في عام (2008) فقد بلغ (34.6) مليار دولار ، اي انه انخفض بمعدل (2.8%) ، فيما بلغ (63.4) مليار دولار عام (2009) الى انه ارتفع بمعدل (83.2%) وجاء معظمه كتحويلات لصندوق التقاعد وكذلك تقديم مساعدات مالية لدعم بعض قطاعات الاقتصاد من اجل الحد من اثار الازمة .

3- الصادرات

بلغت قيمة صادرات دولة الكويت (56.4) مليار دولار عام (2008) فيما ارتفعت في عام (2007) بمعدل (10.0%) اذ بلغت (62.5) مليار دولار ، ويعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع اسعار النفط الخام العالمية ، وعلى الرغم من حدوث الازمة المالية في الربع الاخير من عام (2008) الا ان الزيادة الحاصلة في الصادرات قبل حدوث الازمة غطت على اثارها في هذا العام ، وفي عام (2009) فقد انخفضت بمعدل (42.2%) اذ بلغت (50.2) مليار دولار ، ويعزى هذا التراجع الى حدوث الازمة المالية وما سببته من انخفاض اسعار النفط الخام العالمية ، فضلاً عن النقص في الكميات المصدرة منه اذ انخفض الطلب العالمي على النفط الخام ، بسبب تراجع النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة ، وتحتل الاستيرادات النفطية النسبة الاكبر من استيرادات البلدان الصناعية المتقدمة ، فضلا عن تراجع الطلب على المواد الاولية التي تصدرها الاقطار الخليجية ، الجدول(2).

4- الاستيرادات

بلغت استيرادات دولة الكويت (17.2) مليار دولار عام (2006) اي انها ارتفعت بمعدل (18.0%) مقارنة مع العام السابق ، اما في عام (2007) فقد ارتفعت بمعدل (8.8%) اذ بلغت (20.3) مليار دولار ويعود سبب ارتفاعها الى انتعاش النمو الاقتصادي خلال الـ (4) سنوات التي سبقت الازمة . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 : 27) . وفي عام (2009) انخفضت بمعدل (17.6%) اذ بلغت (20.5) مليار دولار يرجع سبب انخفاضها الى انفجار الازمة المالية في الربع الاخير من عام (2008) وما نتج عنها من تراجع النمو الاقتصادي وانخفاض اسعار النفط الخام العالمية ، وهو ما انعكس سلباً على مجمل المتغيرات الاقتصادية بما فيها الاستيرادات ، الجدول (2) .

الجدول (2) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة الكويت للمدة (2005 - 2009) (مليار دولار)

المؤشرات السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	الانفاق العام	معدل نمو الانفاق العام (%)	الصادرات	معدل نمو الصادرات الصادرات (%)	الاستيرادات	معدل نمو الاستيرادات الاستيرادات (%)
2005	80.8	—	21.5	—	45.3	—	15.8	—
2006	101.5	25.6	23.5	9.3	56.4	24.5	17.2	8.8
2007	114.6	12.9	35.6	15.4	62.5	10.8	20.3	18.0
2008	148.2	29.3	34.6	2.8-	87.0	39.2	24.9	22.6
2009	127.0	14.3-	63.4	83.2	50.2	42.2-	20.5	17.6-

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2006 - 2009)
- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الـ (46) الرياض 2010 . ص 19

ثالثا : دولة قطر

1- الناتج المحلي الاجمالي

بلغ الناتج المحلي الاجمالي لدولة قطر (56.8) مليار دولار عام 2006 ، فيما بلغ (71.0) مليار دولار عام (2007) ، اي انه ارتفع بمعدل (44.5%) والسبب في هذا النمو ارتفاع اسعار النفط الخام العالمية ، فضلا عن مساهمة القطاعات غير النفطية بدعم القطاع النفطي مثل السياحة والاستثمار في قطاع الخدمات ، اما في عام (2009) فقد انخفض بمعدل (19.5%) اذ بلغ (82.3) مليار دولار ، ويعود سبب التراجع فيه الى حدوث الازمة المالية ، اذ انخفضت اسعار النفط الخام بفعل الازمة ، فضلا عن انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام ، اذ ادت الازمة الى اصابة اغلب الاقتصادات بالركود والانتكاش وهو ما انعكس سلباً على صادرات الاقطار الخليجية من النفط والمواد الأولية .

2- الانفاق العام

تشير بيانات الجدول (3) الى ارتفاع الانفاق العام بمعدل (30.0%) عام (2006) اذ بلغ (18.2) مليار دولار ، اما في عام (2007) بلغ (23.3) مليار دولار اي انه ارتفع بمعدل (28.0%) ، وفي عام (2008) شهد ارتفاعاً بمعدل (5.5%) اذ بلغ (24.6) مليار دولار ، ويعود سبب استمرار الارتفاع في الانفاق العام الى ارتفاع اسعار النفط الخام وهو ما ساهم في ارتفاع اسعار السلع الاخرى مثل السلع الغذائية واسعار المواد الأولية ، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم وزيادة تكاليف المعيشة ، ولذلك قامت اغلب الاقطار الخليجية برفع الاجور والرواتب وزيادة الدعم للسلع الغذائية والمشتقات النفطية مما ساهم في رفع نسبة الانفاق العام الى (13.0%) اذ بلغ (27.8) مليار دولار اذ اتبعت قطر سياسة مالية توسعية ، اذ استمرت بالتوسع في الانفاق الاستثماري ، وقد وفرت الحكومة دعماً للقطاع المصرفي الذي تآثر بالازمة اذ قامت بشراء موجودات عقارية وشراء الموجودات المصرفية للمصارف القطرية بعد انخفاض اسعارها .

3- الصادرات

بلغت صادرات قطر (34.0) مليار دولار في عام (2006) ، اما في (2007) بلغت قيمة الصادرات (42.1) مليار دولار اي انها ارتفعت بمعدل (23.8%) ياتي هذا الارتفاع بسبب اتباع سياسة التنويع الاقتصادي التي اتبعتها اقطار الخليج العربي من اجل دعم القطاع النفطي وزيادة الصادرات الخليجية ، وفي عام (2008) فقد ارتفعت بمعدل (24.4%) اذ بلغت (52.4) مليار دولار ، اما في عام (2009) انخفضت بمعدل (36.6%) اذ بلغت (32.2) مليار دولار ، ويعود السبب في تراجعها الى اثار الازمة المالية على الاقتصاد العالمي مما سبب تراجع اسعار النفط الخام والطلب عليه ايضاً ، الجدول (3) .

4- الاستيرادات

بلغت قيمة الاستيرادات في قطر عام (2006) (1604) مليار دولار ، فيما بلغت (22.0) مليار دولار عام (2007) اي انها ارتفعت بمعدل (34.1%) ويعود سبب انتعاش الاستيرادات الى انتعاش النمو الاقتصادي خلال

السنوات الماضية وارتفاع اسعار النفط مما ساهم في نمو الإيرادات . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد : 2008 : 27) . اما في عام (2008) فقد ارتفعت بمعدل (22.2%) اذ بلغت (26.9) مليار دولار ، وفي عام (2009) شهدت الاستيرادات انخفاضاً بمعدل (22.3%) اذ بلغت (20.9) مليار دولار ، ويعزى سبب هذا الانخفاض الى ما سببته الازمة من انخفاض اسعار النفط الخام ومن ثم انخفاض الإيرادات مما يحد من القدرة على الاستيراد ، اذ ان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط والاستيرادات فان تقلبات اسعار النفط الخام تؤدي الى تغيير معدلات الاستيرادات ، الجدول (3) .

الجدول (4) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة قطر للمدة (2005 – 2009) (مليار دولار)

المؤشرات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	الاتفاق العام	معدل نمو الاتفاق العام (%)	الصادرات	معدل نمو الصادرات (%)	الأستيرادات	معدل نمو الأستيرادات (%)
2005	42.5	—	14.0	—	25.8	—	10.1	—
2006	56.8	33.6	18.2	30.0	34.0	31.7	16.4	62.3
2007	71.0	25.0	23.3	28.0	42.1	23.8	22.0	34.1
2008	102.3	44.0	24.6	5.5	52.4	24.4	26.9	22.2
2009	82.3	19.5-	27.8	13.0	33.2	36.6-	20.9	22.3-

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2006-2009)

- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الـ (46) ، الرياض 2010 . ص19

رابعا : الامارات العربية المتحدة

1- الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الاجمالي في دولة الامارات (168.4) مليار دولار في عام (2006) ، اما في عام (2007) فقد ارتفع بمعدل (16.7%) اذ بلغ (196.6) مليار دولار ويرجع سبب ارتفاعه الى ارتفاع اسعار النفط الخام خلال هذا العام وتراجع معدل نمو تكاليف استيراد السلع الغذائية ومستلزمات الانتاج ، وكذلك زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي كالسياحة والاستثمار وقطاع الخدمات . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 : 18) .

اما في عام (2008) فقد ارتفع بمعدل (27.4%) اذ بلغ (250.5) مليار دولار فيما انخفض في عام (2009) اذ بلغ (228.3) مليار دولار ويعزى هذا الانخفاض في الناتج الى ما نتج عن الازمة المالية من اثار سلبية على الاقتصادات بشكل عام ، اذادت الى تراجع اسعار النفط الخام من (147) دولار الى (40) دولار للبرميل الواحد وهذا ما ادى الى تراجع العائدات النفطية ، بالاضافة الى انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر وتراجع الطلب على صادرات الاقطار الخليجية ، الجدول (4) .

2- الانفاق العام

بلغ الانفاق العام في دولة الامارات (34.9) مليار دولار في عام (2006) ، اما في عام (2007) فقد ارتفع بمعدل (24.6%) اذ بلغ (43.5) مليار دولار في حين ارتفع بمعدل (19.5%) في عام (2008) وهو معدل نمو اقل من معدل نمو العاميين السابقين ويعود السبب في ذلك الى زيادة الانفاق العام خلال الـ (9) اشهر الاولى من العام

بسبب ارتفاع اسعار النفط وارتفاع اسعار المواد الاولية الاخرى ، مما ساهم في ارتفاع اسعار المواد الغذائية وارتفاع معدلات التضخم وزيادة تكاليف المعيشة ، ولذلك قامت اغلب الاقطار برفع الرواتب والاجور وتقديم الدعم للسلع الغذائية والمشتقات النفطية مما ساهم في زيادة الانفاق العام الا ان حدوث الازمة المالية وانخفاض الاسعار العالمية للنفط ، وانخفاض معدلات التضخم ساهم في تقليل الانفاق ورفع الدعم المقدم من قبل الحكومة على السلع الغذائية والمشتقات النفطية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2009 : 103) ، الجدول (4) .

3- الصادرات

بلغت قيمة صادرات الامارات (14506) مليار دولار عام 2006 ، فيما بلغت (178.6) مليار دولار عام (2007) اي انها ارتفعت بمعدل (22.6%) ، اما في عام (2008) فقد ارتفعت بمعدل (32.4%) اذ بلغت قيمتها (236.1) مليار دولار اذ يعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع اسعار النفط اذ بلغ سعر النفط الخام (147) دولار للبرميل الواحد في تموز (2008) ، وليس ارتفاع اسعار النفط الخام هو العامل الوحيد الذي ادى الى زيادة الصادرات وقيمتها بل هناك عوامل اخرى ، منها طلب الاجانب على السلع والخدمات المحلية ، وكمية السلع المصدرة فكلما ازدادت كمية السلع المصدرة ازدادت قيمة الصادرات ، اما في عام (2009) فقد انخفضت بمعدل (26.0%) اذ بلغت قيمتها (174.7) مليار دولار ويعود سبب تراجعها الى الاثار السلبية للازمة المالية التي ادت الى انخفاض الطلب العالمي على الصادرات الخليجية وانخفاض اسعار النفط الخام ، الجدول (4) .

4- الاستيرادات

بلغت الاستيرادات لدولة الامارات (100.1) مليار دولار عام (2006) ، اما في عام (2007) فقد ارتفعت بمعدل (49.9%) اذ بلغت (150.1) مليار دولار ، ويعود سبب النمو المتواصل في قيمة الاستيرادات الى النمو الاقتصادي المتحقق في اقطار المجلس بشكل عام خلال الـ (4) سنوات التي سبقت الازمة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد : 2008 : 27) .

وفي عام (2008) بلغت قيمتها (202.3) مليار دولار اي انها ارتفعت بمعدل (34.7%) في حين انخفضت قيمتها في عام (2009) بمعدل (28.8%) اذ بلغت (144.0) مليار دولار ، ويعود سبب الانخفاض الى حدوث الازمة المالية وما سببه من انخفاض اسعار النفط الخام وانخفاض الطلب عليه بسبب الركود الاقتصادي ومن ثم انخفاض العائدات للاقطار الخليجية ، فضلاً عن انخفاض الطلب المحلي على الاستيرادات بفعل انخفاض الدخل ولم يكن تأثير الازمة على اسعار المواد الاولية المصدرة والتي تشكل القسم الاكبر من الناتج فحسب ، بل اثرت على القطاع العقاري وعلى قطاع السياحة في دولة الامارات العربية المتحدة ، الجدول (4) .

الجدول (4) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لدولة الامارات العربية المتحدة للمدة (2005-2009) (مليار دولار)

المؤشرات السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	الانفاق العام	معدل نمو الانفاق العام (%)	الصادرات	معدل نمو الصادرات (%)	الاستيرادات	معدل نمو الاستيرادات (%)
2005	138.3	—	28.4	—	117.3	—	84.7	—
2006	168.4	21.7	34.9	22.8	145.6	24.1	100.1	18.1
2007	196.6	16.7	43.5	24.6	178.6	22.6	150.1	49.9
2008	250.5	27.4	52.0	19.5	236.1	32.4	202.3	34.7
2009	228.3	8.8-	52.6	1.1	174.7	26.0-	144.0	28.8-

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2006 – 2009)
- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (46) ، الرياض 2010 .ص 19

خامسا : مملكة البحرين

1- الناتج المحلي الاجمالي

بلغ الناتج المحلي الاجمالي في مملكة البحرين (15.9) مليار دولار عام (2006) فيما بلغ (18.4) مليار دولار عام (2007) ، اي انه ارتفع بمعدل (15.7%) ، اذ ساهم استمرار ارتفاع اسعار النفط خلال هذا العام باستمرار نمو الناتج المحلي بالرغم من ارتفاع اسعار الاستيرادات من السلع الغذائية ومستلزمات الانتاج الاخرى ، وذلك عن طريق دعم القطاعات الاخرى غير النفطية مثل السياحة والاستثمار وقطاع الخدمات (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 : 17) .

اما في عام (2008) فقد ارتفع بمعدل (32.0%) اذ بلغ (24.3) مليار دولار ، ويعود سبب انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 الى حدوث الازمة المالية العالمية وما نتج عنها من تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وانخفاض اسعار النفط الخام ، وكذلك انخفاض الطلب العالمي على صادرات الاقطار الخليجية من المواد الاولية والتي تمثل اغلبها النفط ، فضلا عن انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بفعل الازمة المالية على البلدان المصدرة لتلك الاستثمارات ، الجدول (5) .

2- الانفاق العام

بلغ الانفاق العام في البحرين (4.9) مليار دولار عام (2006) ، اما في عام (2007) فقد بلغ (4.9) ، فيما ارتفع في عام (2008) بمعدل (12.2%) ، اذ بلغ (5.5) مليار دولار ، ويعود سبب نموه الى ارتفاع اسعار النفط الى مستويات قياسية ، مما ساهم في ارتفاع اسعار المواد الخام الاخرى وارتفاع اسعار السلع الغذائية بصورة حادة ، وقد نجم عن هذه التطورات ارتفاع معدلات التضخم وزيادة تكاليف المعيشة مما دفع المملكة الى زيادة الانفاق العام عن طريق رفع الاجور والرواتب وتقديم الدعم للسلع الغذائية والمشتقات النفطية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2009 : 103) .

فيما ارتفع في عام (2009) بمعدل (3.6%) اذ بلغ (5.7) مليار دولار اذ قامت البحرين بزيادة الانفاق العام لتحفيز الطلب المحلي واستمرار الحكومة في تنفيذ برنامجها الاستثماري ودعم التوظيف وقامت بتوفير موارد اضافية لصيانة مشاريع البنى التحتية . الجدول (5) .

3- الصادرات

تشير بيانات الجدول (5) الى ارتفاع صادرات المملكة بمعدل (13.0%) عام (2007) اذ بلغت قيمتها (13.9) مليار دولار بعد ان كانت (12.3) مليار دولار عام (2006) ، وفي عام (2008) ارتفعت بمعدل (25.8%) اذ بلغت قيمتها (17.5) مليار دولار ، فيما انخفضت في عام (2009) الى (32.0%) اذ بلغت قيمة الصادرات (11.9) مليار دولار ويعزى هذا الانخفاض الى اثار الازمة المالية على الاقتصاد العالمي اذ ادت الى انكماش الاقتصاد العالمي ، فضلا عن اثارها على الصادرات غير النفطية .

4- الاستيرادات

بلغت قيمة الاستيرادات (10.7) مليار دولار في عام (2006) ، وفي عام (2007) ارتفعت بمعدل (8.4%) إذ بلغت قيمتها (11.6) مليار دولار ، ويعود سبب انتعاش الاستيرادات في عام (2007) والاعوام الـ (4) التي سبقت الازمة الى استمرار النمو الاقتصادي خلال تلك السنوات ، وارتفاع الإيرادات بعد ان ارتفعت اسعار النفط وزيادة الطلب عليه . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 : 27) .

اما في عام (2008) فقد بلغت قيمتها (15.1) مليار دولار اي انها ارتفعت بمعدل (30.1%) ، فيما انخفضت في عام (2009) بمعدل (36.4%) إذ بلغت قيمتها (9.6) مليار دولار ، ويعزى هذا الانخفاض فيها الى انخفاض النمو الاقتصادي وتراجع النشاط الاقتصادي الكلي بسبب اثار الازمة وما نتج عنها من انخفاض اسعار النفط الخام ، ومن ثم انخفاض القدرة على الاستيراد بسبب انخفاض الإيرادات المالية ، مما دفع اقطار الخليج العربي الى خفض حجم الاتفاق العام بسبب انكماش القطاعات الاقتصادية ، الجدول (5) .

الجدول (5) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لمملكة البحرين للمدة (2005 - 2009) (مليار دولار)

المؤشرات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	الاتفاق العام	معدل نمو الاتفاق العام (%)	الصادرات	معدل نمو الصادرات (%)	الاستيرادات	معدل نمو الاستيرادات (%)
2005	13.5	—	4.2	—	10.3	—	9.5	—
2006	15.9	17.7	4.9	16.6	12.3	9.7	10.7	12.6
2007	18.4	15.7	4.9	0.0	13.9	13.0	11.6	8.4
2008	24.3	32.0	5.5	12.2	17.5	25.8	15.1	30.1
2009	20.6	15.2-	5.7	3.6	11.9	32.0-	9.6	36.4-

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2006 - 2009)

- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الـ (46) ، الرياض 2010 . ص19

سادساً : سلطنة عُمان

1- الناتج المحلي الاجمالي

بلغ الناتج المحلي الاجمالي في السلطنة (41.6) مليار دولار في عام (2007) بعد ان بلغ (36.8) مليار دولار عام (2006) اي انه ارتفع بمعدل (13.0%) ، ويعود سبب زيادة الناتج المحلي الاجمالي الى استمرار اسعار النفط الخام بالارتفاع خلال السنوات الماضية ، فضلا عن زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج كقطاع السياحة وقطاع الاستثمار والخدمات . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 : 1)

اما في عام (2008) فقد ارتفع بمعدل (43.9%) إذ بلغت قيمته (59.9) مليار دولار وفي عام (2009) انخفض بمعدل (1.0%) إذ بلغت قيمته (59.3) مليار دولار ويعود سبب انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الى اثار الازمة على انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بفعل اثارها على اقتصادات البلدان المتقدمة المصدرة لتلك الاستثمارات ، وتراجع الطلب على الصادرات واهمها النفط الذي يمثل مصدراً مهماً من مصادر الدخل ، الجدول (6) .

2- الانفاق العام

بلغ الانفاق العام في السلطنة (12.8) مليار دولار في عام (2006) وفي عام (2007) ارتفع بمعدل (19.5%) اذ بلغ (15.3) مليار دولار ، ويعزى هذا الارتفاع فيه الى الموارد المالية المتراكمة جراء ارتفاع اسعار النفط الخام خلال السنوات الماضية والاستفادة من الموارد المالية المتراكمة في تطوير البنى التحتية والاستثمار وتنويع المشروعات الصناعية الداعمة لقطاع النفط ورفع مستويات المعيشة . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 : 119) . وفي عام (2008) بلغ (19.7) مليار دولار ، اي انه ارتفع بمعدل (28.7%) وفي عام (2009) انخفض بمعدل (11.1%) اذ بلغ (17.5) مليار دولار ، الجدول (6) .

3- الصادرات

بلغت قيمة الاستيرادات في السلطنة (21.6) مليار دولار في عام (2006) ، اما في عام (2007) فقد ارتفعت بمعدل (14.3%) اذ بلغت قيمتها (24.7) مليار دولار ، ويعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع اسعار النفط الخام العالمية اذ بلغ سعر النفط (69.1) دولار للبرميل الواحد في عام (2007) ، وكذلك زيادة الطلب العالمي عليه فانه من الطبيعي ان ترتفع قيمة الصادرات ، وفي عام (2008) ارتفعت بمعدل (52.6%) اذ بلغت قيمتها (37.7) مليار دولار ، اما في عام (2009) فقد انخفضت بمعدل (25.4%) اذ بلغت قيمتها (28.1) مليار دولار ، ويعود سبب هذا الانخفاض الى انخفاض اسعار النفط الخام والكميات المطلوبة منه بفعل الازمة المالية على الاقتصاد العالمي ، الجدول (6) .

4- الاستيرادات

ارتفعت الاستيرادات للسلطنة في عام (2006) بمعدل (23.8%) اذ بلغت قيمتها (10.9) مليار دولار ، اما في عام (2007) فقد ارتفعت بمعدل (46.7%) اذ بلغت قيمتها (16.0) مليار دولار ويرجع سبب ارتفاع حصيلة الاستيرادات الى الانتعاش الاقتصادي في اقطار مجلس التعاون خلال السنوات الماضية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 : 27) .

اما في عام (2008) فقد ارتفعت بمعدل (44.7%) اذ بلغت قيمتها (23.1) مليار دولار ، وفي عام (2009) انخفضت بمعدل (20.3%) اذ بلغت قيمتها (18.4) مليار دولار ويأتي هذا التراجع على اثر انخفاض الناتج المحلي الاجمالي والايادات مما سبب تراجعاً في النشاط الاقتصادي وعدم القدرة على الاستيراد ، الجدول (6) .

الجدول (6) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لسلطنة عمان للمدة (2000 - 2009) (مليار دولار)

المؤشرات السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	الانفاق العام	معدل نمو الانفاق العام %	الصادرات	معدل نمو الصادرات %	الأستيرادات	معدل نمو الأستيرادات %
2005	30.9	—	10.9	—	18.7	—	8.8	—
2006	36.8	19.0	12.8	17.4	21.6	15.5	10.9	23.8
2007	41.6	13.0	15.3	19.5	24.7	14.3	16.0	46.7
2008	59.9	43.9	19.7	28.7	37.7	52.6	23.1	44.7
2009	59.3	1.0 -	17.5	11.1	28.1	25.4 -	18.4	20.3 -

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2006 - 2009)
- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الـ(46) ، الرياض 2010 . ص 19

المحور الثاني

أنعكاسات الازمة على أسواق المال في اقطار مجلس التعاون الخليجي

تلعب الأسواق المالية دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية ، إذ إنها تؤدي أهدافاً مهمة تتمثل في تعبئة المدخرات وتخصيصها للاستثمار وترشيد الموارد وخلق السيولة للادارات الماليه ، وبرزت مكانة هذه الأسواق خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي نتيجة للتغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي ، التي أنعكست على أقتصادات اقطار مجلس التعاون كالتطور الناتج عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وحرية حركة رأس المال وخلق الادوات الماليه الجديدة اضافة الى زيادة دور القطاع الخاص ، وهذه الاجراءات واضحة في اقطار المجلس نظراً لتشابه الاوضاع الاقتصادية والماليه بينها ولوجود اتفاقية فيما بينها تهدف في احدى أهدافها التوصل الى انشاء سوق ماليه موحد ، وان جهود التنسيق والتعاون الاقتصادي قطعت اشواطاً طويلة في مجال البدء بأقامة سوق خليجية للاوراق المالية التي يمكن الادراج في هذا السوق بشكل متبادل ، اضافة الى تداول الاوراق المالية الصادرة عن المؤسسات الاقليمية والمحلية ، وتطوير هذه الأسواق في دول مجلس التعاون هو لتحقيق الأهداف المرجوه منها والمتمثلة بتعبئة المدخرات الى ادوات استثمارية ، والتي يقوم بها الافراد والشركات في الاسهم والسندات كما أنها ادوات مهمة لتشجيع التنمية الاقتصادية (محمد ، 2008 : 142) . ان أسواق المال في اقطار مجلس التعاون تتفاوت من حيث درجة التطور والتنظيم والشفافية والرسمة ، الا أنها تشترك بصفة عامة بانفتاحها على الخارج ، وهذه الصفة هي الصفة اللصيقه بالأقتصادات القائمة على حرية السوق ، غير ان هذا النهج يوفر للافراد حرية تحويل واستثمار رؤوس الاموال في الخارج سواء كان في الاوراق الماليه المصدرة او المتداولة في الخارج ، وهذا يعني عدم وجود نظام للرقابة على النقد يحول دون وقف التدفقات النقدية الى خارج الاقتصاد الوطني ، وخاصة في أوقات الازمات مما يعرض السوق الى ازمه سيوله مفاجئه ، ربما تنذر بشوم كبير على اداء السوق المالية ، ومن ثم انتقال الاثر الى النشاط الاقتصادي بأجمعه اوربما يتعرض الى فائض في السيولة ، ينعكس في سرعة دوران الاسهم وأرتفاع أسعارها بحدود مغالى فيها ، وبعد ان تنفجر الفقاعة يشعر المتعاملون أنهم يتداولون قيماً وهمية لا حقيقية وتشير البيانات الى ان حجم رأسمال الأسواق المالية لاقطار المجلس تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو مؤشر مهم يقيس عمق القيمة السوقية للسوق المالية في الاقتصاد الوطني ففي عام (2006) بلغت القيمة السوقية لسوق البحرين للاوراق المالية الى الناتج المحلي الاجمالي (134%) وهي تمثل اعلى نسبة في اقطار المجلس ، أماالقيمة السوقية لسوق الكويت فقد بلغت (109%) بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، وبلغت نسبة القيمة السوقية لسوق الدوحة الى الناتج المحلي الاجمالي القطري (115%) أما سوق الاسهم السعودي فقد بلغت (94%) وبلغت سوق دبي المالي (52%) الى الناتج الاجمالي . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2007 : 145) .

ان أي تدهور يصيب هذه الأسواق سيعرض النشاط الاقتصادي لهذه الاقطار الى اخطار كبيرة كالركود والبطالة وتدهور قيمة الاصول وهروب رؤوس الاموال وغيرها ، فضلاً عن ان الأقتصادات الخليجية تعاني من الانفتاح المالي مع العالم الخارجي ، وهو ما يدل على ارتباط الأسواق المالية لأقطار مجلس التعاون بالأسواق المالية العالمية وتكاملها معها ، ويأتي هذا الانفتاح في سياق الاستجابة الى متطلبات وضغوط العولمة ومنها العولمة المالية من خلال قرارات منظمات العولمة ومنها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ، والتي تشترط الغاء القيود وتحرير الخدمات ومنها الخدمات المالية وتحرير حساب رأس المال ، إذ منحت كل من الكويت والسعودية حوافز للمستثمرين الاجانب للدخول الى الأسواق المالية ، وسمحت كل من الإمارات والسعودية للأجانب بشراء الاسهم عن طريق صناديق

الاستثمار المدارة من قبل المصارف المحلية ، في حين سمحت البحرين بتسجيل شركات اجنبية في أسواقها ، ان هذا الانفتاح والتحرر والسياسة الليبرالية الأكثر انفتاحا لابد من ان تسهل مرور الازمات المالية بصورة أسرع وأشد خطورة الى الأسواق المالية الخليجية ، وانعكاس هذا الاثر على الاقتصاد الكلي بشكل عام ، إذ إن أغلب الشركات المدرجة ضمن هذه الأسواق تعمل في الاستثمار في القطاع النفطي والصناعي وهو ما ينعكس سلباً على اداء هذه الشركات . (حسين ، 2004 : 60) .

وسوف نناقش اثار الازمة المالية على الاسواق المالية لكل دولة على حده .

اولا : سوق الاسهم السعودي .

يعد سوق الاسهم السعودي من أكبر الأسواق المالية في أقطار مجلس التعاون من حيث القيمة السوقية ورأسمال الشركات المدرجة فيه، إذ بلغت القيمة السوقية لسوق الاسهم السعودي (32.0%) من مجموع الأسواق المالية العربية . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2009 : 132) .

ومن خلال بيانات الجدول (7) نجد ان القيمة السوقية لسوق الاسهم السعودي ارتفعت عام (2007) الى (522.7) مليار دولار بعد ان كانت (326.4) مليار دولار عام (2006) أي أنها ارتفعت بمعدل نمو بلغ (60.1%) مقارنة مع العام السابق ، أما قيمة الاسهم المتداولة فقد أنخفضت في عام (2007) الى (628.1) مليار دولار بعد ان كانت (1.333.8) ترليون دولار في عام (2006) ، أي أنها أنخفضت بمعدل (52.9%) مقارنة مع العام السابق ، وكذلك الحال بالنسبة الى عدد الاسهم المتداولة فقد أنخفض بمعدل (1.2%) إذ بلغ عدد الاسهم المتداولة في سوق الاسهم السعودي (53.1) مليار سهم عام (2007) بعد ان كان (53.9) مليار سهم عام (2006) ، اذ ساهمت عدة عوامل على انتعاش الأسواق المالية الخليجية بصورة عامه واهمها ، نمو العائدات النفطية وبقاء معدلات الفائدة على العملات المحلية منخفضة نسبيا وزيادة السيولة في الأقتصادات المحلية . (وحدة الاتحاد النقدي ، 2007 : 3) . أما في عام (2008) فقد شهد سوق الاسهم السعودي انخفاضاً في قيمته السوقية بمعدل بلغ (52.8%) إذ بلغت القيمة السوقية (246.8) مليار دولار ، ويعزى هذا الانخفاض في القيمة السوقية الى الازمة المالية العالمية التي اصابت الاقتصاد العالمي وانتقلت الى الأسواق الماليه العربية بسبب الانفتاح المالي ، وقد شهدت الأسواق المالية لاقطار مجلس التعاون خسائر كبيره جدا تقدر بحوالي نصف ترليون دولار من قيمتها السوقية خلال أيلول (سبتمبر) (2008) وحزيران (يونيو) (2009) . (باكير : 2009) . أما قيمة الاسهم المتداولة فقد بلغت (483.1) مليار دولار ،أي أنها أنخفضت بمعدل (23.1%) ، أما عدد الاسهم المتداولة فقد شهد ارتفاعا بمعدل بلغ (2.4%) إذ بلغ عدد الاسهم المتداولة (54.4) مليار سهم . وفي عام (2009) بلغت القيمة السوقية لسوق الاسهم السعودي (318.8) مليار دولار ، أي أنها شهدت نمواً بلغ (29.2%) ، في حين ان قيمة الاسهم المتداولة أنخفضت بمعدل (33.3%) إذ بلغت قيمة الاسهم المتداولة (322.4) مليار دولار ، وعلى الرغم من ان نزيف الأسواق المالية الخليجية لم يعد الان بالشدة نفسها التي كان عليها نهاية العام (2008) وبداية عام (2009) الا ان الأسواق ما تزال تعاني من حالة تذبذب ، ويرى بعض المستثمرين بأن العوامل التي أدت الى تراجع المؤشرات الاقتصادية من ركود اقتصادي محلي وعالمي وأنخفاض أرباح الشركات الرئيسية وأنعدام الثقة ما تزال موجودة وهو ما يؤدي الى الأحجام عن المخاطرة ومن ثم ينعكس الامر الى نقص في السيولة ، وفي عام (2009) فان عدد الاسهم المتداولة لم يشهد أي تغير تقريباً . أما في عام (2010) فقد ارتفعت القيمة السوقية بمعدل (5.9%) إذ بلغت (337.7) مليار دولار وذلك خلال الـ (9) أشهر الاولى من السنة ، ويعزى الارتفاع في القيمة السوقية الى الاجراءات التي أتبعها أقطار المجلس من سياسات الاصلاح الاقتصادي ،

وإلزام الشركات والمؤسسات الماليه بأتباع الشفافية في التعاملات المالية والافصاح المحاسبي وأتباع سياسة تطوير الأسواق الماليه بهدف مواجهه اثار الازمة المالية او الحد من أثارها السلبية . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2009 : 134) . أما قيمة الاسهم المتداولة فقد بلغت (147.1) مليار دولار أي أنها أنخفضت بمعدل (54.4%) وبلغ عدد الاسهم المتداولة (24.4) مليار سهم أي ان عدد الاسهم المتداولة أنخفض بمعدل (55.1%) .

الجدول (7) مؤشرات اداء سوق الاسهم السعودي للمدة (2006-2010)

المؤشرات السنوات	القيمة السوقية (مليار دولار)	معدل نمو القيمة السوقية (%)	قيمة الاسهم المتداولة (مليار دولار)	معدل نمو قيمة الاسهم المتداولة (%)	عدد الاسهم المتداولة (مليار سهم)	معدل نمو عدد الاسهم المتداولة (%)
2006	326.4	—	1333.8	—	53.9	—
2007	522.7	60.1	628.1	52.9-	53.1	1.2-
2008	246.8	52.8-	483.1	23.1-	54.4	2.4
2009	318.8	29.2	322.4	33.3-	54.4	0.0
*2010	337.7	5.9	147.1	54.4-	24.4	55.1-

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية ، الإمارات العربية المتحدة ، لسنة 2010 .

*بيانات 2010 هي بيانات الـ (9) أشهر الأولى من السنة .

ثانيا : سوق الكويت للأوراق المالية .

يعد سوق الكويت للأوراق المالية ثاني أكبر سوق في أقطار المجلس ، بعد سوق الاسهم السعودي ، إذ بلغت القيمة السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية (141.9) مليار دولار في عام (2006) وبلغت قيمة الاسهم المتداولة فيه (55.7) مليار دولار ، فيما بلغ عدد الاسهم المتداولة (35.5) مليار دولار سهم ، أما في عام (2007) فقد بلغت القيمة السوقية (193.5) مليار دولار أي أنها ارتفعت بمعدل (36.4%) مقارنة مع العام السابق وبلغت قيمة الاسهم المتداولة (120.7) مليار دولار ، وهذا يعني ان قيمة الاسهم ارتفعت بمعدل (116.7%) مقارنة مع العام السابق ، فيما نما عدد الاسهم المتداولة بمعدل (86.5%) إذ بلغ عدد الاسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية (66.2) مليار سهم ، وفي عام (2008) فقد شهد سوق الكويت أنخفاضا في قيمته السوقية بمعدل (41.3%) إذ بلغت القيمة السوقية (113.5) مليار دولار بسبب الازمة المالية العالمية وانعكاس اثارها على الأقتصادات الخليجية بشكل عام وعلى الأسواق المالية بخاصة ، وما نتج عنها من خسائر تكبدتها الأسواق العربية عامة والأسواق المالية الخليجية بخاصة ، وأنخفضت قيمة الاسهم المتداولة بمعدل (3.9%) ، إذ بلغت قيمة الاسهم المتداولة (116.0) مليار دولار فيما ارتفع عدد الاسهم المتداولة إذ بلغ (75.8) مليار سهم أي ان عدد الاسهم قد نما بمعدل (14.5%) وهو معدل نمو اقل من معدل النمو للعام السابق (2007) ، وفي عام (2009) فان القيمة السوقية لسوق الكويت قد بلغت (104.2) مليار دولار أي أنها أنخفضت بمعدل (8.2%) ، ويعزى الأنخفاض في مؤشرات الأسواق الخليجية الى عدم استعادة المستثمرين الثقة في الأسواق ، التي من الصعب استرجاعها مالم تكن هناك مؤشرات إيجابية تدعم هذا الاتجاه ، ومن اهم هذه المؤشرات أسعار النفط ، إذ تلعب أسعار النفط دورا مهما في التأثير على أسعار الاسهم في الأسواق المالية ، وهي لا تؤثر في أرباح الشركات المتداولة المرتبطة مباشرة بالنفط فقط ، وإنما الشركات الاخرى عبر عامل الانفاق الحكومي في قطاعات

مهمة مثل قطاع العقار ، وكذلك مؤشر أسعار الفائدة أذ أن هناك علاقة عكسية بين انتعاش اداء الأسواق وأسعار الفائدة فضلاً عن تأثير وضع الاقتصاد الكلي في الأسواق المالية عادة ما تعكس اداء الاقتصاد الحقيقي فهناك علاقة طردية بين الوضع الاقتصادي الكلي وبين اداء الأسواق ويشمل الوضع الاقتصادي العالمي أيضاً . (باكير ، 2009) . أما قيمة الاسهم المتداولة في سوق الكويت في عام (2009) بلغت (74.2) مليار دولار أي أنها أنخفضت بمعدل (36.0%) خلال عام (2009) وأرتفع مؤشر عدد الأسهم المتداولة أذ بلغ (104.5) مليار سهم أي أنه نما بمعدل (37.9%) ، وتشير البيانات في الجدول (8) الى ارتفاع القيمة السوقية لسوق الكويت خلال العام (2010) اذ بلغت (117.9) مليار دولار أي أنها أرتفعت بمعدل (13.1%) ، فيما أنخفض مؤشر قيمة الاسهم المتداولة بمعدل (55.5%) أذ بلغت قيمة الاسهم المتداولة (33.0) مليار دولار ، وأنخفض عدد الاسهم المتداولة بمعدل (44.1%) أذ بلغ عدد الاسهم المتداولة (58.4) مليار سهم .

الجدول (8) مؤشرات أداء سوق الكويت للأوراق المالية للمدة (2006-2010)

المؤشرات السنوات	القيمة السوقية (مليار دولار)	معدل نمو القيمة السوقية (%)	قيمة الاسهم المتداولة (مليار دولار)	معدل نمو قيمة الاسهم المتداولة (%)	عدد الاسهم المتداولة (مليار سهم)	معدل نمو عدد الاسهم المتداولة (%)
2006	141.9	—	55.7	—	35.5	—
2007	193.5	36.4	120.7	116.7	66.2	86.5
2008	113.5	41.3-	116.0	3.9-	75.8	14.5
2009	104.2	8.2-	74.2	36.0-	104.5	37.9
2010	117.9	13.1	33.0	55.5-	58.4	44.1-

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية ، الإمارات العربية المتحدة ، لسنة 2010 .

ثالثاً : سوق الدوحة للأوراق المالية

شهد سوق الدوحة نمواً في قيمته السوقية في عام (2007) بمعدل بلغ (56.8%) مقارنة مع العام السابق ، أذ بلغت القيمة السوقية لسوق الدوحة (95.5) مليار دولار بعد ان كانت (60.9) مليار دولار في عام (2006) ، وأرتفعت قيمة الاسهم المتداولة بمعدل بلغ (21.7%) مليار دولار ، وأرتفع عدد الاسهم المتداولة بمعدل (47.4%) مقارنة مع العام السابق أذ بلغ عدد الاسهم المتداولة (2.8) مليار سهم ويعود سبب الارتفاع في مؤشرات أسواق المال الخليجية الى أتباع هذه الاقطار اجراءات مهمة تدعم نمو الأسواق المالية ، إذ واصلت الهيئات الرقابية للبورصات في قطر العمل على وضع معايير ومتطلبات الشفافية ، ووضع معايير للتأكد من سلامه متطلبات الادراج وقواعد التداول بما يسهم في زيادة كفاءه الأسواق ، وشملت التدابير تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع دخول المستثمر الاجنبي الى الأسواق ، وكذلك تحسين اجراءات وشروط ادراج الاوراق المالية في الأسواق وتنظيم عمليات اكتتاب الشركات المساهمة وتطوير الاجراءات المتعلقة والمعتمدة ، وأستكمال النظم التشريعية للسوق المالي من خلال وضع أسس ومعايير سليمة لتطوير اداء صناديق الاستثمار واصدار لوائح حوكمة الشركات بهدف تعزيز الثقة بالأسواق وزيادة جاذبية الاوراق المالية المتداولة فيها . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008 : 134) .

أما في عام (2008) فقد شهد سوق الدوحة تراجعاً في قيمته السوقية بمعدل (19.7%) مقارنة مع العام السابق ، إذ بلغت القيمة السوقية (76.7) مليار دولار والسبب في تراجع القيمة السوقية هو حدوث الأزمة المالية العالمية وانتقال أثارها إلى الأسواق المالية الخليجية بفعل الانفتاح المالي على الاقتصاد العالمي ، أما قيمة الاسهم المتداولة فقد شهدت نمواً بلغ (66.8%) إذ بلغت قيمة الاسهم المتداولة (41.2) مليار دولار ، وبلغ عدد الاسهم المتداولة (3.4) مليار سهم أي ان عدد الاسهم ارتفع بمعدل (21.4%) ، وفي عام (2009) فقد شهد مؤشر القيمة السوقية نمواً بمعدل (14.6%) إذ بلغت القيمة السوقية (87.9) مليار دولار ، فيما أنخفضت قيمة الاسهم المتداولة بمعدل بلغ (41.3%) إذ بلغت قيمة الاسهم المتداولة (24.2) مليار دولار ، وبلغ عدد الاسهم المتداولة (3.9) مليار سهم أي ان عدد الاسهم المتداولة قد نما بمعدل (14.7%) أما في عام (2010) فقد ارتفعت القيمة السوقية بمعدل (25.8%) إذ بلغت (110.6) مليار دولار ويأتي هذا الارتفاع في القيمة السوقية بسبب قيام الاقطار الخليجية بتقديم الدعم للسوق المالي وشراء بعض الاسهم من الشركات المتعثرة فضلاً عن توقعات المستثمرين بأن الفترة الماضية خلال (2008) وبداية العام (2009) قد امتصت كل الاخبار السيئة ولم يعد أمام الأسواق المالية سوى الارتفاع او على الأقل الاستقرار في المرحلة المقبلة ، أنخفضت قيمة الاسهم المتداولة بمعدل بلغ (50.4%) إذ بلغت قيمة الاسهم المتداولة (12.0) مليار دولار وأنخفض عدد الاسهم المتداولة إلى (1.4) مليار سهم ، أي بمعدل (64.1%) وكما موضح في الجدول (9) .

الجدول (9) مؤشرات أداء سواق الدوحة للأوراق المالية للمدة (2006-2010)

المؤشرات السنوات	القيمة السوقية (مليار دولار)	معدل نمو القيمة السوقية (%)	قيمة الاسهم المتداولة (مليار دولار)	معدل نمو قيمة الاسهم المتداولة (%)	عدد الاسهم المتداولة (مليار سهم)	معدل نمو عدد الاسهم المتداولة (%)
2006	60.9	-	20.3	-	1.9	-
2007	95.5	56.8	24.7	21.7	2.8	47.4
2008	76.7	-19.9	41.2	66.8	3.4	21.4
2009	87.9	14.6	24.2	-43.3	3.9	14.7
2010	110.6	25.8	12.0	-50.4	1.4	-64.1

المصدر : الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية ، الإمارات العربية المتحدة ، لسنة 2010 .

رابعاً : سوق ابو ظبي للأوراق المالية .

لقد شهد سوق (ابو ظبي) للأوراق المالية نمواً في جميع مؤشرات خلال عام (2007) بفعل الإصلاحات المالية التي شملت الأسواق المالية ، إذ بلغت القيمة السوقية (112.2) مليار دولار ، أي أنها ارتفعت بمعدل (56.5%) مقارنة مع العام السابق ، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة (42.4) مليار دولار بعد ان كانت (17.9) مليار دولار عام (2006) أي أنها ارتفعت بمعدل (136.9%) مقارنة مع العام السابق ، وبلغ عدد الاسهم المتداولة (47.6) مليار سهم بعد ان كان (10.4) مليار سهم عام (2006) أي ان عدد الاسهم قد ارتفع بمعدل (357.7%) مقارنة مع العام السابق ، وفي عام (2008) أنخفضت القيمة السوقية بمعدل (44.8%) إذ بلغت القيمة السوقية (61.9) مليار دولار ، ويعزى هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية ، أما قيمة الاسهم المتداولة فقد بلغت (61.3) مليار دولار ، وهذا يعني ان قيمة

الاسهم المتداولة قد ارتفعت بمعدل (44.6%) ، فيما ارتفع عدد الأسهم المتداولة بمعدل (1.5%) إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة (48.3) مليار سهم، أما في عام (2009) فقد ارتفعت القيمة السوقية بمعدل (17.9%) إذ بلغت (73.0) مليار دولار ، فيما أنخفضت قيمة الاسهم المتداولة بمعدل (69.5%) إذ بلغت (18.7) مليار دولار ، وكذلك الحال بالنسبة لعدد الأسهم المتداولة فقد أنخفض عدد الاسهم المتداولة بمعدل (23.6%) إذ بلغ (36.9) مليار سهم ، وتشير البيانات في الجدول (10) الى تراجع جميع مؤشرات سوق (ابو ظبي) خلال عام (2010) وهو ما ينعكس على اداء السوق المالي إذ أدت الازمة المالية الى تراجع أسعار النفط العالمية وهو ما يؤثر على الشركات المدرجة المرتبطة بقطاع النفط ، فضلاً عن التأثير في أرباح الشركات الاخرى عبر عامل الانفاق الحكومي وخاصة في قطاع العقارات وقطاع السياحة ، إذ بلغت القيمة السوقية لسوق (ابو ظبي) (69.8) مليار دولار أي انها أنخفضت بمعدل (4.4%) ، فيما بلغت قيمة الأسهم المتداولة (6.6) مليار دولار وهو ما يعني ان قيمة الاسهم المتداولة أنخفضت بمعدل (64.7%) ، أما عدد الأسهم المتداولة فقد أنخفض بمعدل (67.8%) إذ بلغ (11.9) مليار سهم .

الجدول (10) مؤشرات أداء سوق أبو ظبي للأوراق المالية للمدة (2006-2010)

المؤشرات السنوات	القيمة السوقية (مليار دولار)	معدل نمو القيمة السوقية (%)	قيمة الاسهم المتداولة (مليار دولار)	معدل نمو القيمة الأسهم المتداولة (%)	عدد الاسهم المتداولة (مليار سهم)	معدل نمو عدد الأسهم المتداولة (%)
2006	71.7	-	17.9	-	10.4	-
2007	112.2	56.5	42.4	136.9	47.6	357.7
2008	61.9	44.8-	61.3	44.6	48.3	1.5
2009	73.0	17.9	18.7	69.5-	36.9	23.6-
2010	69.8	4.4-	6.6	64.7-	11.9	67.8-

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية ، الإمارات العربية المتحدة ، لسنة 2010

خامسا : سوق دبي للأوراق المالية .

لقد بلغت القيمة السوقية لسوق دبي للأوراق المالية (86.9) مليار دولار في عام (2006) ، أما قيمة الاسهم المتداولة فقد بلغت (93.7) مليار دولار في عام (2006) ، أما قيمة الاسهم المتداولة فقد بلغت (39.2) مليار دولار ، أما في عام (2007) فقد ارتفعت القيمة السوقية بمعدل (59.6%) مقارنة مع العام السابق إذ بلغت (138.7) مليار دولار ، فيما أنخفضت قيمة الاسهم المتداولة بمعدل (4.1%) مقارنة مع العام السابق إذ بلغت (89.9) مليار دولار ، وارتفع عدد الاسهم المتداولة بمعدل (135.7%) مقارنة مع العام السابق إذ بلغ عدد الاسهم المتداولة (92.4) مليار سهم ، أما في عام (2008) فقد أنخفضت جميع مؤشرات سوق دبي للأوراق المالية إذ بلغت القيمة السوقية (65.2) مليار دولار ، أي ان القيمة السوقية أنخفضت بمعدل (53.0%) ، فيما أنخفضت قيمة الاسهم المتداولة بمعدل (22.2%) إذ بلغت (69.9) مليار دولار ، أما عدد الاسهم المتداولة فقد أنخفض بمعدل (28.5%) إذ بلغ عدد الاسهم المتداولة (66.1) مليار سهم ، ويرجع سبب الانخفاض في مؤشرات السوق بصفة عامه الى الازمة المالية التي اصابت الاقتصاد العالمي والأسواق المالية ولقد أنخفضت مؤشرات اداء الاسواق المالية العربية بنسبة تفوق الانخفاض في

الأسواق المالية العالمية خلال العام (2008) ، أذ أنخفض المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية بنسبة (49.4%) فيما أنخفض مؤشر (s&p500) بنسبة (38.5%) وأنخفض مؤشر نيكاي (Nikkei) بنسبة (42.1%) . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2009 : 130) .

اما في عام (2009) فقد أنخفضت القيمة السوقية بمعدل (9.8%) اذ بلغت (58.8) مليار دولار ، فيما انخفض معدل نمو القيمة السوقية بمعدل (33.2%) اذ بلغت (46.7) وبعزى الانخفاض الى استمرار اثار الازمة على الاسواق المالية الخليجية ، اما عدد الاسهم بلغ (109.6) مليار سهم اي أنه ارتفع بمعدل (65.8%) ، اما في عام (2010) فأن البيانات في الجدول (11) تشير الى انخفاض جميع مؤشرات سوق دبي للاوراق المالية وهو ما يعكس حاله التدهور الاقتصادي في الإمارات بشكل عام ، وخاصة بعد ازمة دبي العقارية التي كشفت عن حجم مديونية دبي وخاصة في مجال القطاع العقاري واثار ذلك على الشركات المرتبطة بقطاع العقار ، اذا انخفضت القيمة السوقية بمعدل (4.6%) أذ بلغت (56.1) مليار دولار ، فيما بلغت قيمة الاسهم المتداولة (15.1) مليار دولار أي أنها انخفضت بمعدل (67.7%) أما عدد الاسهم المتداولة فقد أنخفض بمعدل (72.9%) أذ بلغ عدد الاسهم (29.7) مليار سهم .

الجدول (11) مؤشرات أداء سوق دبي للاوراق المالية للمدة (2006-2010)

المؤشرات السنوات	القيمة السوقية (مليار دولار)	معدل نمو القيمة السوقية (%)	قيمة الاسهم المتداولة (مليار دولار)	معدل نمو قيمة الاسهم المتداولة (%)	عدد الاسهم المتداولة (مليار سهم)	معدل نمو عدد الاسهم المتداولة (%)
2006	86.9	—	93.7	—	39.2	—
2007	138.7	59.6	89.9	4.1-	92.4	135.7
2008	65.2	53.0-	69.9	22.2-	66.1	28.5-
2009	58.8	9.8-	46.7	33.2-	109.6	65.8
*2010	56.1	4.6-	15.1	67.7-	29.7	72.9-

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية ، الإمارات العربية المتحدة لسنة 2010 .

سادساً : سوق البحرين للأوراق المالية .

لقد ارتفعت القيمة السوقية لسوق البحرين في عام (2007) بمعدل (27.0%) مقارنة مع العام السابق أذ بلغت (26.8) مليار دولار بعد ان كانت (21.19) مليار دولار في عام (2006) ، أما قيمة الاسهم المتداولة فقد أنخفضت بمعدل (33.3%) مقارنة مع العام السابق أذ بلغت (0.8) مليار دولار بعد ان كانت (1.2) مليار دولار ، فيما لم يشهد عدد الاسهم المتداولة ارتفاعا الا بنسبة بسيطة أذ بلغ (0.7) مليار سهم ، أما في عام (2008) فقد أنخفض مؤشر القيمة السوقية بمعدل (25.4%) أذ بلغت القيمة السوقية (20.0) مليار دولار ، ويعود السبب في تراجع القيمة السوقية الى حدوث الازمة المالية وانعكاساتها على الأسواق المالية ، أما قيمة الاسهم المتداولة فقد أرتفعت بمعدل (137.5%) ، أذ بلغت قيمة الاسهم (1.9) مليار دولار ، وأرتفع عدد الاسهم المتداولة بمعدل (114.3%) أذ بلغ (1.5) مليار سهم ومن خلال البيانات المتاحة في الجدول (12) نلاحظ انخفاض جميع مؤشرات سوق البحرين للاوراق المالية في عام (2009) وهو ما يعكس حالة تخوف المستثمرين من اثار الازمة المالية وعدم ثقتهم بالوضع الاقتصادي أذ أنخفضت القيمة

السوقية بمعدل (19.5%) أذ بلغت (16.1) مليار دولار ، فيما بلغت قيمة الاسهم المتداولة (0.5) مليار دولار ، أي أنها أنخفضت بمعدل (73.7%) ، وأنخفض عدد الاسهم المتداولة بمعدل (46.7%) أذ بلغ عدد الاسهم المتداولة (0.8) مليار سهم ، وفي عام (2010) أرتفعت القيمة السوقية لسوق البحرين بمعدل (3.7%) أذ بلغت (16.7) مليار دولار ، ويعود ذلك الارتفاع الى سعي البحرين الى تعزيز الثقة بوضعها الاقتصادي والمالي من خلال اتخاذها الاجراءات اللازمة في سبيل تحقيق ذلك فضلاً عن تحسن الوضع الاقتصادي العالمي بما يدعم الأسواق الماليه باتجاه النمو مثل ارتفاع أسعار النفط وأنخفاض أسعار الفائدة ، أما قيمة الاسهم المتداولة فقد بلغت (0.2) مليار دولار أي أنها أنخفضت بمعدل (60.0%) ، فيما أنخفض عدد الاسهم المتداولة بمعدل (37.5%) أذ بلغ (0.5) مليار سهم .

الجدول رقم (12) مؤشرات اداء سوق البحرين للاوراق المالية للمدة (2006 - 2010)

المؤشرات السنوات	القيمة السوقية (مليار دولار)	معدل نمو القيمة السوقية (%)	قيمة الاسهم المتداولة (مليار دولار)	معدل نمو قيمة الاسهم المتداولة (%)	عدد الاسهم المتداولة (مليار سهم)	معدل نمو عدد الاسهم المتداولة (%)
2006	21.1	-	1.2	-	0.7	-
2007	26.8	27.0	0.8	-33.3	0.7	0.0
2008	20.0	-25.4	1.9	137.5	1.5	114.3
2009	16.1	-19.5	0.5	-73.7	0.8	46.7
*2010	16.7	3.7	0.2	-60.0	0.5	-37.5

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية ، الإمارات العربية المتحدة ، لسنة 2010 .

سابعاً : سوق مسقط للاوراق المالية .

شهد سوق مسقط للاوراق المالية في عام (2007) ارتفاعاً في جميع مؤشرات أذ أرتفعت القيمة السوقية بمعدل (75.4%) مقارنة مع العام السابق أذ بلغت (22.8) مليار دولار بعد ان كانت (13.0) مليار دولار عام (2006) ، أما قيمة الاسهم المتداولة فقد أرتفعت بمعدل (123.8%) مقارنة مع العام السابق ، أذ بلغت (4.7) مليار دولار بعد ان كانت (2.1) مليار دولار عام (2006) ، اما عدد الاسهم المتداولة فقد بلغ (2.7) مليار سهم بعد ان كان (0.9) مليار سهم في عام (2006) أي ان عدد الاسهم المتداولة قد أرتفع بمعدل (200.0%) مقارنة مع العام السابق ، اما في عام (2008) فان القيمة السوقية شهدت أنخفاضاً بمعدل (31.6%) أذ بلغت (15.6) مليار دولار ، ويعود سبب أنخفاض القيمة السوقية الى تآثر سوق مسقط بالازمة المالية العالمية ، أما مؤشر قيمة الاسهم المتداولة فقد أرتفع بمعدل (70.2%) أذ بلغت (8.0) مليار دولار ، أما عدد الاسهم المتداولة فقد أرتفع بمعدل (44.4%) أذ بلغ (3.9) مليار سهم ، وفي عام (2009) فقد أرتفعت القيمة السوقية بمعدل (17.9%) أذ بلغت (18.4) مليار دولار بعد ان قامت عمان وغيرها من اقطار الخليج بدعم المؤسسات المالية من اجل تعزيز الثقة بالأسواق المالية ، فيما أنخفضت قيمة الاسهم المتداولة بمعدل (32.5%) اذ بلغت (5.4) مليار دولار ، أما عدد الاسهم المتداولة فقد أرتفع بمعدل (46.2%) أذ بلغ (5.7) مليار سهم ، أما في عام (2010) فقد شهدت مؤشرات سوق مسقط أنخفاضاً متفاوت النسب ما عدا القيمة السوقية ويرجع السبب في هذا الأنخفاض الى استمرار التأثيرات السلبية للازمة المالية ، أذ أرتفعت القيمة السوقية

بمعدل (6.0%) أذ بلغت (19.5) مليار دولار ، أما قيمة الاسهم المتداولة فقد أنخفضت بمعدل (90.7%) أذ بلغت (0.5) مليار دولار ، أما عدد الاسهم المتداولة فقد بلغ (2.3) مليار سهم أي ان مؤشر عدد الاسهم المتداولة أنخفض بمعدل (59.6%) وكما موضح في الجدول (13) .

الجدول (13) مؤشرات اداء سوق مسقط للاوراق المالية للمدة (2006 – 2010)

المؤشرات السنوات	القيمة السوقية (مليار دولار)	معدل نمو القيمة السوقية (%)	قيمة الاسهم المتداولة (مليار دولار)	معدل نمو قيمة الاسهم المتداولة (%)	عدد الاسهم المتداولة (مليار سهم)	معدل نمو عدد الاسهم (%)
2006	13.0	-	2.1	-	0.9	-
2007	22.8	75.4	4.7	123.8	2.7	200.0
2008	15.6	31.6-	8.0	70.2	3.9	44.4
2009	18.4	17.9	5.4	32.5-	5.7	46.2
2010	19.5	6.0	0.5	90.7-	2.3	59.6-

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : صندوق النقد العربي ، قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية ، الإمارات العربية المتحدة ، لسنة 2010 .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- 1- أدت الأزمة المالية الى انخفاض اغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية في اقطار مجلس التعاون الخليجي ، ومن ثم حصول تاثير سلبي على الاداء الاقتصادي .
- 2- تكبدت الاسواق المالية الخليجية خسائر مالية كبيرة وبخاصة الأموال المستثمرة في الخارج ، بسبب اثر الأزمة على الأسواق المالية العالمية ومن ثم انعكاس أثرها السلبي على الأسواق الخليجية بفعل الانفتاح الاقتصادي .
- 3- إن للدولة دوراً مهماً في حماية اقتصادها من خلال اتباع السياسة المحلية على المستوى المحلي او السياسة الإقليمية على المستوى الدولي ، وبخاصة ان الدول العربية تتسم بانخفاض التنسيق المشترك في المجال الاقتصادي .
- 4- إن للبنوك المركزية دوراً مهماً في حماية الاقتصاد المحلي من الأزمات المالية من خلال مراعاة شروط السلامة والأمان بالنسبة للائتمان ، ووضع القواعد التي تمنع تحول الاقتصاد الى اقتصاد مضاربي بالدرجة الأساس .

ثانياً : التوصيات

- 1- عدم الالتزام بافكار او قوالب ايديولوجية اقتصادية جامدة في الازمات الاقتصادية الاعتيادية او في اوقات الازمات ، بحيث تكون الاولوية دائماً لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي ، فيجب تدخل الحكومة عندما يكون التدخل لازماً دون التقيد بالأفكار الرأسمالية .
- 2- الحد من التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي التي تتجم عن ارتفاع مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك عن طريق تنويع مصادر الدخل القومي والتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي في

- الاستيرادات ، فضلاً عن فك الارتباط المالي والاقتصادي مع الدول الغربية وتنويع القاعدة الإنتاجية ودعم التجارة البينية والسعي نحو تفعيل السوق الخليجية المشتركة والسوق العربية المشتركة .
- 3- دعم مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وذلك من خلال المشروعات المشتركة و الاستثمار في خلق قاعدة انتاجية متنوعة ومنظورة تسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مما يساعد في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 4- توفير المناخ المناسب على مستوى الدول الخليجية وبث الثقة في نفوس المستثمرين العرب والاجانب ، بما يمكن الاسواق الخليجية من جذب الاستثمار المباشر وغير المباشر ، والعمل على توطين الفوائض والمدخرات العربية واستثمارها في الدول العربية ، والحد من هجرة الاموال العربية الى الخارج .
- 5- دعوة المؤسسات المالية الخليجية والعربية والدولية الى التحفظ في اصدار الاصول المالية للموجودات وطرح الاسهم في اسواق المال ، والالتزام بالاجراءات الائتمانية وضوابط الرهن العقاري لتكون متوازنة مع الموجودات العينية والاصول الحقيقية لممتلكات الافراد والشركات والدول والمصارف والعمل على منع صفقات المضاربة.
- 6- العمل على تطوير التمويل المؤسسي من المصارف والتمويل غير المؤسسي من السوق المالية لتحقيق الربط المباشر بالسوق الحقيقية للسلع والخدمات وتقديم معايير السلامة المالية في التمويل الى جانب معايير الربحية .
- 7- الدعوة الى اعادة النظر في التعامل مع الدولار كاساس للعملات العالمية وللنظام المصرفي والمالي والاقتصادي العالمي ، واعادة التفكير بنظام سلة العملات ودعوة العرب لتوفير احتياطي قوي يشكل حماية كافية للعملات العربية .
- 8- امكانية استخدام مؤشرات اقتصادية ومالية للتنبؤ بالازمات من خلال استخدام نظام الانذار المبكر ، ومراقبة هذه المؤشرات لمعرفة الوضع الاقتصادي .
- 9- العمل على اقامة نظام اقتصادي اسلامي وانشاء بنوك اسلامية ، وان نجاح هذا النظام يحتاج الى تهيئة البيئة الملائمة من خلال سن القوانين والتشريعات الملائمة لهذا النظام الاقتصادي .

المصادر

- 1- باكير ، علي حسين ، الازمة المالية العالمية والاقتصادات الخليجية والاثار الانية ، والاتجاهات المستقبلية ، 2009 ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت www.aljazeera.net .
- 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2007 ، 2008 ، 2009)
- 3- حسين ، د . مصطفى مهدي ، ازمت اسواق المال والاثار المحتملة على اقطار مجلس التعاون الخليجي والدور الوقائي للمصارف المركزية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، مجلد 4 ، العدد 14 ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2004 .
- 4- الدليمي ، وسام حسين علي ، اثر تغيرات اسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقطار العربية الاعضاء في منظمة (اوبك) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة الانبار ، 2009 .
- 5- السيد علي ، د. عبد المنعم ، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 .
- 6- صندوق النقد العربي ، قاعد بيانات الاسواق المالية العربية ، الامارات العربية المتحدة ، السنة 2010 .
- 7- محمد ، بختيار صابر ، تقلبات الاسواق النفطية والاستثمار في الاسواق المالية دراسة في مجموعة دول الخليج العربي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2008 .
- 8- نركز دراسات الوحدة العربية ، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية ، حالة اقطار مجلس التعاون لاقطان الخليج العربي ، ط1 ، بيروت ، 2009 .
- 9- مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ال (46) ، لسنة 2010 .
- 10- الهبتي ، نوزاد عبد الرحمن ، الازمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد العربي ، مجلة علوم إنسانية ، السنة السابعة ، العدد 44 ، هولندا ، 2009 .
- 11- وحدة الاتحاد النقدي ، التقرير عن التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لأقطار الخليج العربي ، خلال عامي 2005-2006 اذار ، الإمارات العربية المتحدة ، 2007 .